الصباح
الاثنين 2013/1/28 العدد:3977

إقبال المغاربة على اقتناء شقق بباريس

نشرة الغرفة الفرنسية أشارت إلى أنهم يحتلون الرتبة الثانية ضمن الأجانب المقتنين لعقارات بالمدينة

احتل المغاربة الرتبة الثانية ضمن الأجانب الذين اقتنوا شققا بالمقاطعة 16 بالعاصمة الفرنسية (خاص)

مازال المغاربة يقبلون على اقتناء شقق بالعاصمة الفرنسية باريس، رغم تراجع نسبتهم في العدد الإجمالي لمقتني الشقق غير المقيمين بالجمهورية الفرنسية. وأفادت النشرة الإحصائية لغرفة الموثقين بباريس، أن نسبة المغاربة الذين اقتنوا شقة بالعاصمة الفرنسية، خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الماضية، تصل إلى 2.2 في المائة من العدد الإجمالي للمبادلات العقارية المنجزة من طرف الأجانب غير المقيمين بفرنسا.

يذكر أن هذه النسبة سجلت تراجعا، خلال السنة الماضية، إذ كانوا يمثلون 4.3 في المائة، خلال 2010، و3.3 في المائة، في السنة التي بعدها. واحتلوا، خلال سنة 2010، الرتبة الثانية، حسب الغرفة الفرنسية للموثقين، ضمن الأجانب الذين اقتنوا شققا بالمقاطعة 16 بالعاصمة الفرنسية، التي تعتبر من ضمن المناطق الراقية بباريس. يشار إلى أن إدريس البصري، وزير الداخلية الأسبق، كان يمتلك شقة بهذه المنطقة. كما أن بعض المسؤولين المغاربة يمتلكون شققا بمناطق راقية في العاصمة الفرنسية.

من جهة أخرى، سجلت الغرفة الفرنسية للموثقين تراجع المبادلات العقارية بفرنسا، وأرجعت ذلك إلى الأزمة الاقتصادية، إذ سجلت تراجعات في بعض المناطق، خلال السنة الماضية، بالمقارنة مع السنة التي قبلها، بنسب تتراوح بين ناقص 13 و 30 في المائة، مقارنة مع الفصل الثالث من السنة الماضية ونظيره من السنة التي قبلها، في حين حافظت المبيعات على مستوياتها ما بين 2011 و 2012. ويرجع ذلك، بالدرجة الأولى إلى إقبال الأجانب على اقتناء الشقق بالمناطق الراقية بالعاصمة الفرنسية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، أن مكتب الصرف أصدر بلاغا، من أجل ضبط عمليات اقتناء مغاربة لشقق بالخارج، بعدما عرفت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة. وأشار بلاغ المكتب إلى أن اقتناء أشخاص ذاتيين مغاربة، يملكون مسكنا خاضعا للضريبة بالمغرب، لعقارات في الخارج يتعين أن يخضع لموافقة قبلية من المكتب الذي يفحص ويعالج طلبات الترخيص المتعلقة بهذه المعاملات.

وشدد المكتب في بلاغه أن اقتناء المغاربة المقيمين بالمغرب لممتلكات بالخارج، دون الحصول على موافقة قبلية من مكتب الصرف. وبتمويل غير قانوني، يشكل خرقا لقوانين الصرف ويعاقب عليها طبقا للظهير الصادر بتاريخ 30 غشت 1949 .

وأضاف البلاغ أنه لا يمكن للأشخاص الذاتيين المغاربة المقيمين الاستفادة من امتيازات بطاقة الإقامة بالخارج بناء على اقتناء عقار بالخارج. كما أنهم لن يستفيدوا من الامتيازات المخولة للمغاربة المقيم بالخارج في مجال الصرف.

ويعتبر اقتناء شقة بالخارج إحدى أوجه إخراج الأموال إلى الخارج بشكل قانوني، ما جعل البعض يستغلون هذه الطريقة من أجل إخراج أموالهم إلى الخارج.

وفي هذا الإطار، سبق لمؤسسة «النزاهة المالية العالمية» في تقرير حول «تهريب الأموال إلى الخارج»، أن أكدت أن المغرب يحتل الرتبة 45 من بين 143 دولة في ما يخص تهريب الأموال إلى الخارج، إذ تم تهريب، خلال الفترة ما بين 2001 و 2010 حوالي 12 مليارا و832 مليون دولار، أي ما يتجاوز 109 ملايير درهم. وأضافت الجريدة أن المعدل السنوي لتهريب الأموال إلى الخارج انطلاقا من المغرب، بلغ حوالى مليار و 283 مليون دولار، ما يناهز 10 ملايير و905 ملايين درهم، و أن حجم الأموال المهربة سنة 2010 بلغت 980 مليون دولار مقابل حوالي 2.4 مليار دولار خلال 2009 ، وخلال 2008 بلغت 1.8 مليار دولار، خلال السنة التي قبلها، وسجلت أعلى نسبة خلال العشر سنوات في 2005، إذ هربت خلالها أموال بقيمة إجمالية تناهز 3.7 ملايير دولار.

عبد الواحد كنفاوي